أثر إتفاقية البريكست على الميزان التجاري للمملكة المتحدة

The reverberation of the Brexit agreement on the UK's trade balance

إعداد

د/ سناء محمد عبدالغنى

مدرس بقسم الاقتصاد

المعهد العالى للدراسات المتطورة بالقطامية

٢٠٢١

المستخلص

تعتبر معاهدة ماستريخت مكمل للمجموعة الأوروبية حيث بعض الاهداف التى اشتملت عليها المعاهدة إنشاء تواجد اقتصادى ونقدى بين الدول الاعضاء، وحددت اليورو العملة الموحدة للدول الاعضاء، ماعدا بريطانيا احتفظت بعملتها الجنيه الاسترلينى، بالاضافة الى السياسة الخارجية والامنية المشتركة، بحيث تكون كل القرارات التى تصدر عن سياسات الاتحاد بموافقة اغلبية اصوات الاعضاء، كما تضمنت الاتفاقية العمل المشترك فى مجال العدل والسياسة الداخلية، حيث يمكن لكل مواطنى اعضاء الاتحاد الحصول على الجنسية الاوروبية التى تتيح لهم الحق فى حرية الانتقال والهجرة داخل كل الدول الاوروربية الاعضاء، ويعرض البحث نشأة الاتحاد الاوروبى وما يتضمنه من البرلمان الاوروبى و المفوضية الاوروبية و مجلس الاتحاد الاوروبى والسوق الاوروبية المشتركة، وكذلك تعريف البريكست و خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبى ، وعرض ثلاثة سيناريوهات لخروج بريطانيا والتعرف على الاثر على الميزان التجارى للسلع و الخدمات للممكلة المتحدة، وتوصل البحث إلى وجود عجز في الميزان التجاري للسلع في المملكة المتحدة حيث بلغ العجز ٤٣,٦ مليار جنيه إسترليني، ووجود فائض في الخدمات المقدمة من المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ هذا الفائض ٢٥,٣ مليار جنيه إسترليني،كما توصل البحث الى وجود علاقة إيجابية لاتفاقية البريكست على الميزان التجاري للمملكة المتحدة، وأوصى البحث بالعمل على جذب استثمارات اجنبية أخرى بديلة عن استثمارات الاتحاد الأوروبي كالصين والولايات المتحدة الامريكية ، والعمل على عقد اتفاقيات تجارية مع دول العالم الثالث كأفريقيا وأسيا لزيادة صادرات المملكة المتحدة لتلك الدول وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وخدماتها، والعمل على زيادة الإنتاج وبناء مصانع جديدة للحد من الاستيراد لتغطية الطلب المحلى وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق وفورات تسمح بفائض للتصدير.

الكلمات المفتاحية:

اتفاقية البريكست – المملكة المتحدة – الاتحاد الأوروبي – الصادرات – الواردات – الميزان التجاري .

Abstract

The Maastricht Treaty is considered complementary to the European Community, where some of the goals included in the treaty are to establish an economic and monetary presence among the member states, and the euro is the single currency of the member states, except for Britain, which has retained its currency sterling, in addition to the common foreign and security policy, so that all decisions issued by the policies of the union with the approval of the majority of the members' votes. The agreement also included joint work in the field of justice and internal politics, whereby all citizens of the union members can obtain European citizenship, which gives them the right to freedom of movement and immigration within all European member states, and the research presents the emergence of the European Union and its contents from Parliament. The European Commission, the European Commission, the Council of the European Union and the European Common Market, as well as the definition of Brexit and the United Kingdom's exit from the European Union, and presented three scenarios for Britain's exit and identifying the impact on the trade balance of goods and services for the United Kingdom, and the research concluded that there is a deficit in the trade balance of goods in The United Kingdom, with a deficit of 43.6 billion pounds, and a surplus of Services provided by the United Kingdom to the European Union, where this surplus amounted to 25.3 billion pounds sterling, and the research found a positive relation of the Brexit agreement on the trade balance of the United Kingdom, and the research recommended working to attract other foreign investments as an alternative to the investments of the European Union, such as China and the States The United States of America, and working to conclude trade

agreements with third world countries such as Africa and Asia to increase the UK's exports to those countries and open new markets for its products and services, and work to increase production and build new factories to reduce import to cover domestic demand and achieve self-sufficiency and achieve savings that allow an export surplus**.**

Key words:
Brexit agreement-United Kingdom - European Union-exports-imports-trade balance.

أولا:مقدمة:

تحاول المملكة المتحدة منذ بداية الحرب العالمية الثانية أن تتكيف مع تعاملاتها الاقتصادي والتجارية مع دول الاتحاد الأوربي، خاصة في مسألة إقامة العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي بدورها كانت ممهدا لقيام منظمه أو مجموعه الاتحاد الأوربي، ومن بين هذه الاتحادات: اتحاد غرب اوروبا والذي تعود نشأته إلى ميثاق الاتحاد الغربي (معاهده بروكسل في ١٧ مارس ١٩٤٨) ثم الاتحاد الأوربي للتبادل الحر في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٩، لتأتي بعدها السوق الأوربية المشتركة، ومجلس التعاون الاقتصادي المتبادل.

تعتبر بريطانيا هي العضو الفاعل لكل هذه الاتفاقيات (ابراشية فريد،٢٠١٧، ص٥١)، شهد الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات تغيرات على درجه كبيره من الأهمية، منها قيام تكتلات اقتصاديه إقليميه تلتقي فيها المصالح الاقتصادية لهذه التكتلات وتؤثروتتأثر بالاقتصاد العالمي، ومما لا شك فيه أن مجموعة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي الذي نتج من معاهده ماستر يخت ١٩٩٢.

تعتبر هذه المعاهدة بمثابة بناء أتحاد اقتصادي قوي. بدأ هذا الاتحاد بسته دول هي الدول المؤسسة (فرنسا – ألمانيا – بلجيكا – لوكسمبورج – هولندا–إيطاليا) حيث تم الاتفاق على تشكيل المجموعة الأوربية للفحم والصلب والتي ستشكل نواه قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي.

تعتبر معاهده ماستريخت مكمل للمجموعة الأوربية حيث يتضمن بعض الأهداف التي اشتملت عليها المعاهدة انشاء تواجد اقتصادي ونقدي بين الدول الأعضاء، وحددت اليورو العملة الموحدة لدول الأعضاء، وبدلت المعاهدة مسمي التعاون السياسي الأوربي، لتصبح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بحيث تكون كل القرارات التي تصدر عن سياسات الاتحاد بموافقه لأغلبيه أصوات الأعضاء.

تضمنت الاتفاقية العمل المشترك في مجال العدل والسياسة الداخلية، حيث يمكن لكل مواطني أعضاء الاتحاد الحصول على الجنسية الأوروبية التي تتيح لهم الحق في حرية الانتقال والهجرة داخل كل الدول الأوروبية الأعضاء، وحق انتخاب أعضاء البرلمان بالإضافة إلى تأسيس الشرطة الأوروبية المشتركة والبنك المركزي الأوروبي وغيره من المؤسسات.

ثانيا: مشكلة البحث:

ظهرت تداعيات عدة لاتفاقية البريكســـت على المملكة المتحدة، تلك التحديات منها الأمني، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، ويركز البحث على التأثيرات الاقتصادية على الميزان التجارى للمملكة المتحدة الناجمة من تلك الاتفاقية، وتتمثل مشـــكلة البحث في حجم الاثار الاقتصـادية لانسـحاب بريطانيا على الميزان التجارى للمملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي ، وتتبلور مشكله البحث في التساؤل التالي:

ماهي الانعكاسـات الاقتصـادية لاتفاقية البريكسـت على الميزان التجاري في المملكة المتحدة.

ثالثا: فرضية البحث:

تنطلق فرضيه البحث من خلال تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وما ينتج عنه من أثار إيجابيه على بريطانيا.

١- يوجد علاقة إيجابية بين اتفاقيه البريكســـت وتخفيض العجز فى الميزان التجاري للمملكة المتحدة.

رابعا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١-دراسة البريكست وأهدافها وأبعادها .

٢- دراسة الاثار الاقتصادية للانسحاب على الميزان التجاري في المملكة المتحدة.

خامسا: أهمية البحث:

تتضمن الأهمية:

١- العلمية: إسهام جديد في المكتبة العربية في موضوع جديد لم يتناول من قبل بكثرة.

وهو اتفاقية البريكست وذلك لحداثة الموضوع.

٢- العملية: يمكن للاقتصاد المصري تحقيق استفادة ومكاسب قصوى من تلك الاتفاقية عن طريق الدراسة الدقيقة للأثار الاقتصادية على كلاً من الجانبين خصوصاً أن مصر لها تبادلات تجاريه كبيره مع كلا الجانبين التحاد الأوروبي والمملكة المتحدة.

سادسا: حدود البحث:

١. الموضوعية : اتفاقية البريكست واثرها على الميزان التجارى للمملكة المتحدة.

٢. المكانية: المملكة المتحدة.

٣. الزمنية: تحليل بيانات الميزان التجارى للمملكة المتحدة السلعى والخدمى من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٩.

سابعا: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

١-دراسة محمد مقداد وصايل سرحان , ٢٠١٢، بعنوان الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي، وقد هدفت الى التعرف على العوامل التي تحدد وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي يمتلك العديد من العناصر التي تؤهله لخلق التوازن الدولي في العديد من المجالات.

٢-دراسة معين عبد العزيز الريس,٢٠١٤، بعنوان الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الجديد: القيود والفرص.

هدفت هذه الدراسة إلي بيان العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في عملية التفاعل الدولي والفرص التي يمكن أن يحققها في هذا التفاعل وطبيعة الدور الذي يلعبه، وتوصلت إلى أنها من أبرز أطراف التفاعل في ظل النظام الدولي الجديد.

٣-دراسة كفيه قيسميوري ٢٠١٥ بعنوان التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم

الاستقرار الاقتصادي – دراسة حالة اليونان خلال الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١٥.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مساهمة الاتحاد النقدي الأوروبي في معالجة الاختلالات الاقتصادية في حالة اليونان، وتوصلت إلى أن السياسات التي يتبناها الاتحاد هي سياسات فاشلة وأنظمة اليورو قد عجزت عن بعث الاستقرار النقدي فيها من جديد بعد الأزمة الاقتصادية اليونانية.

٤-دراسة إيمان تمرابط ،٢٠١٧، بعنوان رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية. وقد هدفت الدراسة إلى تحليل فرص وتحديات إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (لكلا الطرفين) والاتجاهات المستقبلية الممكنة للاتحاد الأوروبي إما في التفكك او الاستمرار. وبحثت في مكانة بريطانيا بالاتحاد

الأوروبي وهل خروج بريطانيا سيكون خطراً على الاتحاد الأوروبي أم سيعطيه دفعة للأمام نحو نجاح أكبر في الاندماج.

٥-دراسة نوار جليل هاشم ,٢٠١٧، من منشورات مجلة المستقبل العربي بعنوان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دراسة في الأسباب والتداعيات. وقد هدفت الدراسة دراسة الأسباب التي جعلت البريطانيين يصوتون لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، كالهجرة والسيادة والأمن والاقتصاد والوظائف وغيرها، ثم البحث في تداعيات هذا الخروج على الاقتصاد على الاقتصاد والصحة والبيئة والتجارة في المملكة المتحدة.

٦-دراسة هيبة غربي ,٢٠١٨ من منشورات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصاد -برلين، بعنوان تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي.

لقد هدفت الدراسة إلى معرفة تداعيات الانسحاب البريطاني على حساب المسألة الأمنية كونها أكبر قوة عسكرية في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد الجيوش والنفقات العسكرية، وتوصلت الدراسة إلى أن الانسحاب البريطاني لن يؤثر على المسألة الأمنية بسبب التحالفات الأوروبية البريطانية في إطار حلف الناتو.

٧-قاما الباحثان مهند خليفه ،ونزار ذياب ٢٠١٩ ,حيث هدفت إلي دراسة نشأة الاتحاد الأوروبي ,وتحليل واقع المنظومة الأوروبية من خلال الاطلاع علي مؤسسات الاتحاد الأوروبي الدستورية، ومكونات القوة الأوروبية وعناصرها، والتحديات الداخلية والدولية التي تواجه الاتحاد ومستقبله في ظل الانسحاب البريطاني من الاتحاد.

وتوصل البحث إلى خروج بريطانيا من الاتحاد يعني حرمان الاقتصاد الأوروبي من الصدارة على مستوي العالم. وزيادة القيود على انتقال الأشخاص والسلع والخدمات.

الدراسات الأجنبية :

١-دراســـة Andrew Silverman and Tom Parker بعنوان "Future in Europe" ,Lansons Public Affairs In or out?Britains,2013، وقد هدفت الدراسـة الى معرفة كيف سـيؤثر الانفصـال عن بروكسـل على الاقتصـاد في المدى الطويل ، وتوصـــلت الدراســـة الى ان خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبى سيؤدى الى تباطؤ العملية الاقتصادية في الاتحاد الاوروبى وان المملكة المتحدة كان اقتصادها قد تحسن مع بداية انضمانها للاتحاد الاوروبى.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها تحاول توضيح الاثار السياسية على اختلافها في الداخل البريطاني وعلى صعيد علاقاتها مع الاتحاد الاوروبى وما يتبعها في الجانب الامنى والاثار الاقتصـــادية لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوروبى بمختلف تأثيرات (الاســـتثمارات ، حركة الأشـــخاص ، الميزان التجارى مع الاتحاد الاوروبى ، والبدائل التجارية المســـتقبلية المتاحة امام المملكة المتحدة) ومعرفة الأسـباب التي دعت للخروج من الاتحاد الاوروبى ، ونظراً لندرة البحوث المتعلقة في هذا الجانب فان هذه الدراسة قد تعد محاولة لتحقيق إضافة علمية في هذا المجال .

٢-دراسـة James Knightley and Others بعنوان "A Sharp but short Blow from a UK EU Exit the shock from Brexit ",2016 وقد هدفت الدراسـة معرفة إيجابيات وسـلبيات عضـوية المملكة المتحدة في الاتحاد الاوروبى ، ومعرفة الاثار التي ستحصل على المملكة المتحدة بعد الخروج من الاتحاد الاوروبى ، وتوصـــلت الدراســـة الى ان الخروج ســـيؤثر على اقتصـــاد المملكة المتحدة وخلق مشاكل تضخم وتذبذب في سعر صرف الجنيه الاسترليني .

٣-دراســـة صـــادرة عن London School of Economics and Political Science بعنوان " BREXIT 2016 Policy analysis from the Center for Economic "Performance 2016 و قد هدفت الدراســـة إلي لبحث في المشاكل الاقتصـادية الناتجة عن إنفصـال الممكلة المتحدة عن الإتحاد الأوروبي ؛ و

وصلت لإستنتاجات أن المملكة ستكون أقل قدرة إقتصادية و أفقر في حال إنفصالها عن محيطها الأوروبي ؛ و بحث الدراسة في مشاكل الهجرة و تأثيرها و مشاكل التجارة البينية و الحواجز الجمركية و الأسعار و الإستثمارات الأجنبية و غيرها من المجالات المتأثرة بالخروج المتوقع .

٤ – أشارت Gros , Daniel , Belke , Ansgar بعنوان " The Economics Impact of Brexit : Evidence from Modeling Free Agreements 2017" و قد هدفت هذه الدراسة إلي تقييم الآثار الاقتصادية لانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأروربي في ظل الإتفاقيات التجارية بين كلا الطرفين ؛ و بحثت في أن تكاليف الخروج من الاتحاد الأوروبي قد تكون كبيرة علي المملكة المتحدة و أن اتفاقيات التجارة بين الطرفين ما زالت قيد التفاوض؛ كما تناولت الدراسة موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تأثير الانسحاب علي الوضع القانوني و الاقتصادي للمواطنين البريطانيين و مواطني الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة و باقي دول الاتحاد الأوروبي ؛ أيضاً بحث الدراسة في حركة الصادرات و الواردات من و إلي المملكة المتحدة و أثرها المحتمل بعد الانسحاب.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة فى مجملها نشأة الاتحاد الاوروبى و اتفاقية البريكست و الاثار السياسية و الاقتصادية للبريكست على كلا الطرفين الاتحاد الاوروربى و المملكة المتحدة ولكن لم تخصص الاثر على المملكة المتحدة ، فاختلفت الدراسة الحالية حيث انها تركز على انعكاسات الاتفاقية على الميزان التجارى للمملكة المتحدة.

ثامنا: منهجيه البحث:

سوف يتناول البحث قسمين:

القسم الأول: الإطار النظري حيث يستخدم المنهج التاريخي الذي يساهم في جمع الحقائق وتحليل الاحداث التاريخية.

القسم الثاني: يتناول الإطار التحليلي وتحليل الأثار الاقتصادية وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

القسم الأول: الأطار النظري :

المبحث الاول :الاتحاد الأوروبي (النشأه ,شروط الانضمام , المثلث الإداري,العلاقات العلاقات التجارية)

١- نشأه الاتحاد الأوروبي :

إن الاتحاد الأوروبي لم يكن وليد السنوات القريبة , وإنما يمتد إلي سنوات عدة سابقة وتدخل في هذا الإطار المحاولات السليمة أو العسكرية لتوحيد أوروبا ,اذ تعاظمت هذه المحاولات بعد الحرب العالمية الأولي . فالوحدة الأوروبية تعتبر مشروع فكري من جانب حكماء وفلاسفه ورجال قانون ومصلحين اجتماعين , قبل أن يتحول إلي مشروع سياسي تسهم في بناء مؤسسات حكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والأقتصادية والاجتماعية في مختلف أوروبا (نافعه ,٢٠٠٤ ,ص٣) .

وضعت خطة عمل عرفت بوثيقة الورقه البيضاء لانشاء السوق الداخليه الصادرة في يونيو ١٩٨٥ عن اللجنه الأوروبية والتي تم إقرارها في سبتمبر من نفس العام ,ثم تم تعديل إتفاقيه روما ١٩٥٧ بمقتضي الوثيقة الأوروبية الموحده في فبراير عام ١٩٨٦ لتدخل حيز التنفيذ في ١٩٨٧ ,وتعتبر الوثيقه الأوروبيه مكمله للورقه البيضاء ليكونا معاً مشروع الاتحاد الأوروبي ١٩٩٢ ,وقد راعت دول الجماعه الأقتصادية , االاوروبية عند تحقيق هدف المشروع , إزالة جميع الحواجز الداخليه بين الدول الأعضاء لتحقيق سوقاً واحدة ,عدم بناء أي حواجز جديدة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول العالم الجارجي .

تتمثل أهداف المعاهده في عمله اوروبيه موحده بحلول عام ١٩٩٩علي الأقل، وتم الأتفاق علي سلطات جديدة للاتحاد الأوروبي ويتمثل ذلك في توفير الحماية للمستهلك , الصحة العامة ,سياسة تصاريح السفر ,إقامة مواصلات عبر أوروبا ,شبكة وسائل اتصال , وشبكة طاقة , زيادة التعاون في مجال الصناعة , التعليم – الثقافة –إعطاء المزيد من الأهتمام بحماية البيئة ,إضافة إلي المزيد من البحوث والتطوير ,كما هدفت إلي إعطاء المزيد من السلطة للبرلمان الأوروبي حيث يتم الاشتراك في تشريع القوانين , ومزيد من الاهتمام بالتمهيد لسياسة خارجية وامنية مشتركة . (سامي :١٩٩٢: ص ٢٦)

سوف نتعرض فيما يلي لاهم الملامح الأساسية للورقة البيضاء ,حيث ينقسم الجدول الزمني إلي مرحلتين , تتعلق المرحلة الأولي بإعداد المقترحات والعروض التشريعية علي مستوي دول الاتحاد الأوروبي، والمطلوب إصدارها خلال الفترة من سبتمبر ١٩٨٥ إلي ديسمبر ١٩٨٩ .

تتعلق المرحله الثانيه بالتزام الدول الأعضاء بالاتحاد بتنفيذ وإصدار باقي التشريعات اللازمة لاستكمال مراحل تحقيق برنامج أوروبا الموحدة (يناير ١٩٩٠ – ديسمبر ١٩٩٢)، حيث تبني إجراءات الورقة البيضاء علي ثلاث ركائز .

أ–تحرير إنتقال السلع رؤوس الأموال , الخدمات والأشخاص .

ب– لا يتضمن المشروع خلق أية حواجز جمركية جديدة بين دول الاتحاد ودول العالم الخارجي , حيث أن المشروع يقتصر فقط علي إزاله الحواجز الموجوده داخل دول الاتحاد .

ج– إستبدال اثني عشر نظاماً قانونياً مختلف للادارة في مجال البنوك والتأمين بنظام ,جهاز قانوني واحد .(سامي , ١٩٩٢ , ص ٢٧) .

٢ – شروط كوبنهاجن (١٩٩٣):

الشروط الأساسية لدخول الدول إلي الاتحاد الأوروبي (يضم ٢٨ دوله وكانت كرواتيا أخر دوله أنضمت للاتحاد الأوروبي)، لم يضع الاتحاد الأوروبي في بادئ الأمر أي شروط لإنضمام الدول المرشحة للعضوية ماعدا الشروط العامه التي تم تبنيها في الأتفاقيات المؤسسة للاتحاد، لكن الفرق الشاسع في المستوي الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطي والشرقية ودول الإتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في (١٩٩٣) ليوضح شروط (كوبنهاجن) وهي (مهند ,٢٠١٩ ,ص ٢٧) .

أ–الشروط السياسية : الديمقراطية تتطلب ديمقراطية الحكم الفعال، بحيث يكون لكل المواطنين القدرة علي المشاركة، علي أساس المساواة في صناعة القرار السياسي ،حيث يتطلب أن تجري الانتخابات بنظام الاقتراع السري، والحق في تكوين الأحزاب السياسية دون أي عائق من الدولة والأتصال العادل والمتساوي بالصحافه الحرة، حرية التعبير عن الرأي الشخصي .

ب–سيادة القانون والتزام الحكومة بالقوانين المنصوص عليها في الوثائق القانونية .

ج– حقوق الأقليات :هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الأنسان .

د– احترام وحماية الأقليات : يجب أن يكون لأعضاء الأقليات القومية القدرة علي الحفاظ علي ثقافتهم المميزة .

هـ– الشروط الأقتصادية : تتطلب أن يكون للدول المرشحة إقتصاد سوق فعال، وأن يكون للمنتجين القدرة علي التكيف مع الضغوط التنافسية والقوي السوقية في الاتحاد الأوروبي حيث تفترض العضوية أن تكون الدولة قادرة علي الخضوع للالتزامات التي يفرضها الاتحاد والتي تتضمن الألتزام بإهداف الاتحاد السياسية والأقتصادية والنقدية.

٣ – المثلث الأداري للاتحاد الأوروبي :

يعتمد الاتحاد الأوروبي في بنيته التنظيمية علي ثلاث أجهزه إدارية، تعرف بالمثلث الإداري، وهي مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي .

إذ لعبت مؤسسات الاتحاد دوراً مهماً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، وأصبحت تشكل نواه لنظام سياسي ديمقراطي متكامل، اذ يوجد برلمان منتخب بشكل مباشر من قبل الأوروبين في الدول الأعضاء، يمثل السلطة التشريعية، ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها، ومحكمه تشكلت من ١٥ قاضياً، وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفذيه والتشريعية، واحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ (نافعة، ٢٠٠٢، ص ٨٤) .

وسوف نتطرق إلي هذه الاجهزه الأساسية وما هي مهامها وصلاحيتها .

١–مجلس الاتحاد الأوروبي :

يعقد المجلس اجتماعاته في بروكسل، ويتكون هذا المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو وغالباً يكون هذا الممثل وزير الخارجية، حيث يقوم هذا المجلس بتمثيل مصالح الدول الأعضاء علي مستوي الاتحاد الأوروبي، ويكون رئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء مدة ستة أشهر، فالأتحادالأوروبي ليس بدولة، ولكنه كيان دولي حكومي نشأ بأتفاق إرادي بين الدول والحكومات (نافعه،٢٠٠٤، ص٣٦) .

إن خارطة أوروبا أُعيدَ رسمها للمرة الأولي من خلال عملية ديمقراطية تحتاج إلي موافقة الشعوب في كل الدول والمراحل، فهناك تميز واضح لدي دول الاتحاد الأوروبي بين مستويات عدة للعلاقة مع الاتحاد هذه المستويات هي (المحمدي ،٢٠١٩، ص٢٧)

أ–مستوي الدول الأوروبية التي انطبقت عليها الشروط العضوية الكاملة، واكتسبت العضوية في الاتحاد بمرور الزمن .

ب- مستوي الدول الأوروبية المؤسسة والتي أنشأت الجماعة الأوروبية من منطلق الديمقراطية والتي تسعي إلي تحقيق وحدة ذات ابعاد إقتصادية فيما بينها، وفقاً لاتفاقية روما (١٩٥٧) .

ج- مستوي الدول الأوروبية بالمعني الجغرافي، وإن كان لا يحق لها الأنضمام للجماعة بسبب افتقادها أو افتقارها لبعض شروط العضوية .

٢- **البرلمان الأوروبي :**

يعتبر هذا البرلمان بمثابة السلطة التشريعية في الاتحاد حيث يعتبر مظهر من مظاهر الديمقراطية في أوروبا رغم أن سلطاته أقل من سلطات البرلمانات الوطنية، ويضم ٦٢٥ عضواً ويشرف علي المفوضية الأوروبية ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، ويستشير المجلس الوزاري الأوروبي البرلمان في بعض القضايا المهمة وفي إقرار الميزانية، وبعد اتفاقية ماستريخت، توسعت وظيفة البرلمان الأوروبي، حيث تم إنشاء اللجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة أو أنتهاك قوانين الاتحاد (محمود،١٩٩٤ ، ص١٢٣).

قبل عام ١٩٧٩ ، كان يتم اختيار أعضاء البرلمان من برلمانات دول الاتحاد، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر من المواطنين، علي أساس حصص معينة لكل دولة حسب الكثافة السكانية فيها، يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من ٧٥١ مقعداً موزعة علي الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها، يقوم مواطنوا كل دولة من الدول الأعضاء بأختيار ممثليهم في البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة تتم كل خمسة سنوات، يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة علي النواب من الدول المختلفة، يتم التصويت وفقاً للأغلبية، بحيث يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه، ويختار في منتصف كل دورة أنتخابية رئيساً واربعه عشر نائبا للرئيس، وكذلك خمسة مراقبين ماليين، كما يشكل اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة، وكذلك لجان التحقيق، وهو نظام يتوقف علي نتائج

الانتخابات في كل مرة وكما تفرزه من تشكيلات الأحزاب الفائزة .(عفيفي ،١٩٩٥،ص٥٦) .

٣- **المفوضية الأوروبية :**

تهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها، تمتلك المفوضية صلاحيات واسعة في المجالات المتعلقة بالركيزة الأولي حيث يحقق لها تقديم مقترحات القوانين المشتركة بوصفها المسؤلة عن حماية الاتفاقيات المبرمة، كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والأشراف علي تنفيذها بالأضافة لذلك تقوم المفوضية بتمثيل الاتحاد في المفاوضات الدولية كما يحق لها توقيع الأتفاقيات مع دول خارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الاتحاد، يتم التصويت في المفوضية علي أساس الأغلبية، حيث يحق لكل دولة عضو في الاتحاد بموجب معاهدة نيس تعين مفوض واحد .

٤- **السوق الأوروبية المشتركة :**

السوق الموحدة هي شكل من أشكال الكتل التجارية أُزيلت فيها معظم الحواجز التجارية للسلع مع وجود بعض السياسات المشتركة الخاصة بتنظيم المنتجات، وحرية تنقل عوامل الأنتاج (رأس المال – والأيدي العاملة) والمشاريع والخدمات، الهدف هو أن يكون تنقل رأس المال، والأيدي العاملة، والبضائع، والخدمات بين الأعضاء سهلاً كسهولته داخل كل منها علي حدة .

تزال الحواجز المادية (الحدود)، والتقنية (المعاير) والضريبية (الضرائب) بين الأعضاء إلي أقصي حد ممكن، تعيق هذه الحواجز حرية تنقل العوامل الأربع للإنتاج (المواد الأولية – رأس المال – الخدمات – العمال)، حيث لاتوجد تعريفات جمركية علي السلع وحرية حركة رأس المال والخدمات، كما تتطلب الحرية التامة للسلع والخدمات بما فيها الخدمات المالية، ورأس المال والناس بغض النظر عن الحدود الدولية . (شرين، ١٩٩٢، ص ١٧) .

المبحث الثاني: أنسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما يتضمنه من آثار إيجابيه وسلبيه

١- تعريف البريكست :

يستخدم مصطلح بريكست للدلالة علي قرار خروج بريطانيا من الآتحاد الأوروبي , الذي بدأ من استفتاء من المملكة المتحدة في يونيو ٢٠١٦ .

رغم أن للأتحاد الأوروبي بيروقراطيتة وهيئتة التشريعية الخاصة , والبرلمان الذي مقره بروكسل , والعملة الموحدة اليورو كل هذا لم يكن يرضي كبرياء البريطانيين وحبهم للتميز والتفرد . ومع ذلك كانت المملكة الممتحدة تحتفظ في عملتها الخاصة بالجنية الإسترليني ولم تنضم إلي أتفاقية مجموعة التشجن لفتح الحدود مع باقي أعضاء الاتحاد الأوروبي .

بدأت رئيسة الوزراء تيريزا ماي باستفتاء ٢٠١٦ للدعوة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي , وبعد سنوات من المفاوضات صوت ٢٧ عضواً في الاتحاد الأوروبي علي إتفاق بريكست لخروج بريطانيا من الاتحاد .

صدق قادة الاتحاد الأوروبي علي وثيقتين مهمتين، أولاهما تشمل اتفاق الخروج من الاتحاد وهي تقع في ٥٨٥ صفحة , وتحدد شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والثانية تضمنت البيان السياسي الذي يحدد العلاقة بين بريطانيا والأتحاد الأوروبي بعد الخروج , مثل التبادل التجاري والتعاون الآمني بين الطرفين.

من أبرز ماجاء في الأتفاق أن تفي بريطانيا بكل الالتزامات المالية السابقة للدول الأعضاء ,بتكلفة قدرها حوالي ٦٠ مليار يورو , وأن تخضع بريطانيا للوائح السوق الأوروبية حتي أنتهاء الفترة الانتقالية المقررة حتي عام ٢٠٢٠ , ونص القرار كذلك علي حماية حقوق ثلاثه ملايين أوروبي يقيمون في المملكة المتحدة , ومليون بريطاني يقيمون في دول الاتحاد الأوروبي , حيث دعمت رئيسة الوزراء تريزا ماي التوقيع علي إتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي.

بسبب زيادة الضغط الاقتصادي علي الاتحاد بعد أزمات اليونان واسبانيا والبرتغال، وأزمة الهجرة التي انعكست تأثيراتها علي جميع دول الآتحاد , فإن بريطانيا لعبت دوراً مهماً في قيادة الآتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة كونها بالنسبة لبعض الدول التي خرجت من تحت الوصايا السوفيتية , حيث مثلت نموذجاً ناجحاً لتعزيز الهوية الرأسمالية للمجتمعات الغربية والحفاظ علي التقاليد البرلمانية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين , كذلك لعبت دوراً في توسيع الآتحاد وجعله جسراً للتواصل بين الولايات المتحدة والأوروبين وتعزيز دور حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومثل الاتحاد كذلك أداة توازن في العلاقات بين فرنسا وألمانيا بعد عقود من النزاعات .

٢- <u>التوقعات بشأن العلاقات التجاريه بين المملكه والاتحاد الأوروبي :</u>

١- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : بحيث تنضم فيه المملكه المتحده إلي المنطقة الاقتصادية الاوروبية .

٢- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : بحيث تدخل فيه بريطانيا في اتفاقية تجارة حرة أو أن يتم التفاوض علي اتفاقية تجارية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي .

٣- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : بحيث تكون العلاقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بموجب شروط منظمة التجارة العالمية WTO.

سوف نستعرض سيناريوهات متعدده لوضع العلاقات الاقتصادية (الوضع التجاري) الدولية للمملكة المتحدة بعد أو خلال أومع (البركسيت) كالاتي :

١- السيناريو الأول : يتمثل في بقاء المملكة المتحدة داخل السوق الموحدة الأوروبية والاتحاد الجمركي لدول الاتحاد الأوروبي ويعني ذلك أن الجانبين لن يفرضا ضرائب علي المستوردات أو أنه يتم وضع تعريفة جمركية علي البضائع بين الطرفين.

٢- السيناريو الثاني : أن تبقي المملكة المتحدة ضمن المنطقة الاقتصادية الأوروبية (السوق الموحدة) وتبقي حرية الحركة للسلع والخدمات والأفراد ورأس المال ,ولن تكون هناك رسوم جمركية علي السلع المتداولة بين المملكة المتحدة والأتحاد الأوروبي , وسيكون هناك بعض الحواجز غير الجمركية علي التجارة غير الجمركية

علي التجارة بين الطرفين، حيث يتعين علي المصدرين في المملكة المتحدة تلبية متطلبات قواعد المنشأ , حيث أن المملكه المتحدة لم تعد جزءً من الاتحاد الجمركي .

٣- السيناريو الثالث : يفترض أنه لن تكون المملكة المتحدة جزءً من المجموعة الأقتصادية الأوروبية ,ولا الاتحاد الجمركي وستكون تجارة المملكة المتحدة مع معظم العالم خاضعة لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO , وسيتم فرض نفس التعريفات علي جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية الأخرون , وسيطبق الاتحاد الأوروبي علي الفور قواعده وتعريفاته علي حدوده مع المملكة المتحدة , وكذلك ستطبق المملكة المتحدة إيضاً تعريفتها الخاصة علي البضائع ضمن قواعد منظمة التجارة العالمية , وتكون البضائع المارة خاضعة لمعايير الاتحاد الأوروبي من معاييير صحية وجمركية ومعايير الجودة إضافة لخضوع مواطني المملكة المتحدة لعمليات التفتيش عبر الحدود كمواطنين أجانب من خارج الاتحاد الأوروبي , إلا أن ذلك سيؤدي إلي رفع تكلفة التجارة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي , وسيكون من الصعوبة بمكان أن يتم التوصل للمنطقة الاقتصادية الأوروبية , ولن يكون هناك حرية انتقال للأشخاص بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية .

تشير الباحثة أن السيناريو الثالث يعتبر هو الأقرب إلي الواقع لأنه يتح الفرصة للملكة المتحدة تتعامل مع معظم دول العالم خاضعة لقواعد منظمة التجارة العالمية وتطبيقها للتعريفة الجمركية .

تشير الباحثة لأهمية العلاقة الاقتصادية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى من خلال تحليل بيانات التجارة البينية بينهم فى القسم الثانى من البحث ، حيث أن على سبيل المثال لا الحصر، بلغت حصة التجارة البينية للاتحاد الأوروبى نحو ٦٦ فى المائة من إجمالى تجارته الخارجية فى عام ٢٠١٥ أى قبل اتفاقية البريكست بعام واحد، وتشكل العلاقة بين الاتحاد الأوروبى و المملكة المتحدة رقما كبيرا فى الصادرات والواردات البينية بين دول الاتحاد، كما ستوضح الباحثة فى القسم التالى من البحث.

القسم الثانى: تحليل الميزان التجاري للمملكة المتحدة:

١- مقدمة:

يعد الميزان التجاري من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الأقتصادي، وقياس قدرة الاقتصاد الوطنى على انتاج مختلف السلع والخدمات، فأى اقتصاد فى العالم انما يقوم بانتاج العديد من السلع والخدمات، وبإعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، كما تظهر قوة اقتصاد الدولة من خلال أن تكون صادراتها أكبر من وارداتها وغزوها للاسواق العالمية والمنافسة وتطبيقها للمعايير الدولية والجودة فى السلع والخدمات المقدمة.

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، فيمكن تعريف الميزان التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها(هجيرة،٢٠١٢)،ويعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة(على،٢٠١١)، ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا؛ يمكن أن يكون الميزان التجاري موجبا أو سالبا، فإذا كان رصيده إيجابي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا "فائض في الميزان" أو ما يسمى "الفائض التجاري"، وتعد كندا، ألمانيا اليابان أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع باقتصاد مستقر، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهو يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها نقول إذا أنه لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى "بالعجز التجاري ولا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا تعاني عجز تجاري وهذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات الرواج

الاقتصادي، فالميزان التجاري السلبي هو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على الاستثمار الأجنبي.(خليفة،٢٠١٠)

ومما سبق يمكن تعريف الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات من الدولة إلى خارجها، ويمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

- **الميزان التجارى بين المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبى للسلع والخدمات:(جدول ١)**

التوازن	الواردات			الصادرات			
مليار جنيه إسترليني	النسبة المئوية	مليار جنيه إسترليني	القطاع	النسبة المئوية	مليار جنيه إسترليني	القطاع	السنوات
-48.8	7.54%	21.6	السيارات	8.33%	١٩.٨	البترول ومنتجاته	2013
	5.97%	17.1	المنتجات الطبية والصيدلانية	6.49%	١٥.٤	السيارات	
	5.31%	15.2	الأجهزة الكهربائية	5.4%	١٢.٨	*معدات النقل الأخرى*	
	5.24%	15	مواد مصنعة متنوعة	5.13%	١٢.٢	مواد مصنعة متنوعة	
	5.13%	14.7	الآلات الصناعية العامة و المعدات	5.09%	١٢.١	المنتجات الطبية والصيدلانية	
	4.16%	11.9	شركات الاتصالات	4.08%	٩.٧	الآلات الصناعية	
	3.35%	9.6	آلات المكاتب	3.16%	٧.٥	الأجهزة الكهربائية	
	2.9%	8.3	البترول ومنتجاته	2.9%	٦.٩	الآت توليد الطاقة	
	2.58%	7.4	الآت توليد الطاقة	2.36%	٥.٦	الملابس	
	2.31%	6.6	المصنوعات من المعادن	2.06%	٤.٩	شركات الإتصالات	
	16.45%	47.1	سفر	19.23%	٤٥.٧	الخدمات التجارية	
	8.45%	24.2	خدمات اعمال اخري	9.18%	٢١.٨	الخدمات المالية	
	6.46%	18.5	نقل	6.86%	١٦.٣	السياحة	
	4.92%	14.1	خدمات المعلومات	4.88%	١١.٦	خدمات التنقل	
	4.33%	12.4	الأمور المالية	4.29%	١٠.٢	خدمات المعلومات	
	3.04%	8.7	الملكية الفكرية	2.9%	٦.٩	الملكية الفكرية	
	2.86%	8.2	التأمين والمعاشات	2.69%	٦.٤	التأمين والمعاشات	

	الصيانة والإصلاح	٣.٢	1.35%	اعمال البناء	6.4	2.24%	
	البناء	٢.٩	1.22%	الحكومة	5.8	2.04%	
	الثقافة والترفيه	٢.٧	1.14%	التصنيع	4.9	1.72%	
	التصنيع	٢.٦	1.09%	الصيانة والاصلاح	4.5	1.57%	
	الحكومية	٠.٤	0.17%	الثقافة والترفيه	4.1	1.43%	
	الإجمالى	٢٣٧.٦	100%	-	٢٨٦.٣	100%	
2014	البترول ومنتجاته	19.7	8.39%	السيارات	21.4	7.32%	-58.3
	السيارات	15.3	6.52%	المنتجات الطبية والصيدلانية	17.8	6.08%	
	معدات النقل الأخرى	12.7	5.41%	الأجهزة الكهربائية	14.7	5.02%	
	مواد مصنعة متنوعة	12.1	5.16%	مواد مصنعة متنوعة	14.6	4.98%	
	المنتجات الطبية والصيدلانية	11.9	5.07%	الآلات الصناعية العامة و المعدات	13.5	4.61%	
	الآلات الصناعية	9.6	4.09%	شركات الاتصالات	12	4.1%	
	الأجهزة الكهربائية	7.4	3.15%	آلات المكاتب	9.9	3.38%	
	الآت توليد الطاقة	6.8	2.89%	البترول ومنتجاته	9.2	3.14%	
	الملابس	5.5	2.34%	الآت توليد الطاقة	8.3	2.83%	
	شركات الإتصالات	4.8	2.05%	المصنوعات من المعادن	7.3	2.49%	
	الخدمات التجارية	45.27	19.29%	سفر	47.77	16.31%	
	الخدمات المالية	21.7	9.25%	خدمات اعمال اخري	24.2	8.26%	
	السياحة	16.2	6.9%	نقل	18.7	6.38%	
	خدمات التنقل	11.5	4.9%	خدمات المعلومات	14.1	4.81%	
	خدمات المعلومات	10.1	4.3%	الأمور المالية	12.6	4.3%	

	الملكية الفكرية	6.8	2.9%	الملكية الفكرية	9.3	3.18%
	التأمين والمعاشات	6.3	2.68%	التأمين والمعاشات	8.4	2.87%
	الصيانة والإصلاح	3.1	1.32%	اعمال البناء	6.3	2.15%
	البناء	2.8	1.19%	الحكومة	6.1	2.08%
	الثقافة والترفيه	2.6	1.11%	التصنيع	5.7	1.95%
	التصنيع	2.5	1.07%	الصيانة والاصلاح	5.6	1.91%
	الحكومية	٠.3	0.001%	الثقافة والترفيه	5.43	1.85%
	الإجمالى	٢٣٤.٧	100%	-	٢٩٢.٩	100%
2015	البترول ومنتجاته	19.3	8.55%	السيارات	21.42	7.29%
	السيارات	14.8	6.56%	المنتجات الطبية والصيدلانية	17.82	6.06%
	معدات النقل الأخرى	12.4	5.5%	الأجهزة الكهربائية	14.71	5%
	مواد مصنعة متنوعة	11.7	5.19%	مواد مصنعة متنوعة	14.63	4.98%
	المنتجات الطبية والصيدلانية	11.6	5.14%	الآلات الصناعية العامة و المعدات	13.54	4.61%
	الآلات الصناعية	9.3	4.12%	شركات الاتصالات	12.02	4.09%
	الأجهزة الكهربائية	6.9	3.06%	آلات المكاتب	9.92	3.38%
	الآت توليد الطاقة	6.4	2.84%	البترول ومنتجاته	9.21	3.13%
	الملابس	5.1	2.26%	الآت توليد الطاقة	8.33	2.84%
	شركات الإتصالات	4.1	1.82%	المصنوعات من المعادن	7.32	2.5%
	الخدمات التجارية	44.2	19.59%	سفر	47.79	16.27%
	الخدمات المالية	21.3	9.44%	خدمات اعمال اخري	24.23	8.25%
	السياحة	15.8	7%	نقل	18.71	6.37%
	خدمات التنقل	11.1	4.92%	خدمات المعلومات	14.11	4.8%

-68.3

	خدمات المعلومات	9.7	4.3%	الأمور المالية	12.63	4.3%	
	الملكية الفكرية	5.9	2.62%	الملكية الفكرية	9.34	3.18%	
	التأمين والمعاشات	5.4	2.39%	التأمين والمعاشات	8.44	2.87%	
	الصيانة والإصلاح	2.7	1.2%	اعمال البناء	6.61	2.25%	
	البناء	2.4	1.06%	الحكومة	6.14	2.09%	
	الثقافة والترفيه	2.2	0.98%	التصنيع	5.74	1.95%	
	التصنيع	2.1	0.93%	الصيانة والاصلاح	5.64	1.92%	
	الحكومية	1.2	0.53%	الثقافة والترفيه	5.5	1.87%	
	الإجمالى	٢٢٥.٦	100%	–	٢٩٣.٨	100%	
2016	البترول ومنتجاته	20.2	8.22%	السيارات	27.9	8.75%	−73.2
	السيارات	15.3	6.23%	المنتجات الطبية والصيدلانية	18.6	5.85%	
	معدات النقل الأخرى	13.2	5.37%	الأجهزة الكهربائية	15.3	4.8%	
	مواد مصنعة متنوعة	12.6	5.13%	مواد مصنعة متنوعة	14.9	4.68%	
	المنتجات الطبية والصيدلانية	12.4	5.05%	الآلات الصناعية العامة و المعدات	14.3	4.49%	
	الآلات الصناعية	9.2	3.75%	شركات الاتصالات	13.7	4.3%	
	الأجهزة الكهربائية	7.8	3.18%	آلات المكاتب	10.8	3.39%	
	الآت توليد الطاقة	7.5	3.05%	البترول ومنتجاته	10.2	3.2%	
	الملابس	6.4	2.61%	الآت توليد الطاقة	9.6	3.01%	
	شركات الإتصالات	5.4	2.2%	المصنوعات من المعادن	8.4	2.63%	
	الخدمات التجارية	45.3	18.44%	سفر	48.9	15.34%	
	الخدمات المالية	22.1	8.99%	خدمات اعمال اخري	25.1	7.87%	
	السياحة	15.9	6.47%	نقل	19.3	6.05%	

	خدمات التنقل	12.2	4.97%	خدمات المعلومات	15.7	4.92%
	خدمات المعلومات	10.4	4.23%	الأمور المالية	13.4	4.2%
	الملكية الفكرية	6.7	2.73%	الملكية الفكرية	10.8	3.39%
	التأمين والمعاشات	6.3	2.57%	التأمين والمعاشات	9.1	2.85%
	الصيانة والإصلاح	3.8	1.55%	اعمال البناء	7.3	2.29%
	البناء	3.6	1.47%	الحكومة	6.9	2.16%
	الثقافة والترفيه	3.5	1.43%	التصنيع	6.6	2.07%
	التصنيع	3.2	1.3%	الصيانة والاصلاح	6.2	1.94%
	الحكومية	2.6	1.06%	الثقافة والترفيه	5.8	1.82%
	الإجمالى	٢٤٥.٦	100%	-	318.8	100%
2017	البترول ومنتجاته	21.7	7.81%	السيارات	29.2	8.42%
	السيارات	16.6	5.97%	المنتجات الطبية والصيدلانية	19.9	5.73%
	معدات النقل الأخرى	14.7	5.29%	الأجهزة الكهربائية	16.6	4.78%
	مواد مصنعة متنوعة	14.1	5.07%	مواد مصنعة متنوعة	16.2	4.67%
	المنتجات الطبية والصيدلانية	13.9	5%	الآلات الصناعية العامة و المعدات	15.6	4.5%
	الآلات الصناعية	10.7	3.85%	شركات الاتصالات	15	4.32%
	الأجهزة الكهربائية	9.3	3.35%	آلات المكاتب	12.1	3.49%
	الآت توليد الطاقة	9	3.24%	البترول ومنتجاته	11.5	3.31%
	الملابس	7.9	2.84%	الآت توليد الطاقة	10.9	3.14%
	شركات الإتصالات	6.9	2.48%	المصنوعات من المعادن	9.7	2.8%
	الخدمات التجارية	46.8	16.83%	سفر	50.2	14.47%
	الخدمات المالية	23.6	8.49%	خدمات اعمال	26.4	7.61%

				اخري		
	السياحة	17.4	6.26%	نقل	20.6	5.94%
	خدمات التنقل	13.7	4.93%	خدمات المعلومات	17	4.9%
	خدمات المعلومات	11.9	4.28%	الأمور المالية	14.7	4.24%
	الملكية الفكرية	8.2	2.95%	الملكية الفكرية	11.3	3.26%
	التأمين والمعاشات	7.8	2.81%	التأمين والمعاشات	10.6	3.05%
	الصيانة والإصلاح	5.3	1.91%	اعمال البناء	8.8	2.54%
	البناء	5.1	1.83%	الحكومة	8.4	2.42%
	الثقافة والترفيه	4.9	1.76%	التصنيع	7.9	2.28%
	التصنيع	4.8	1.72%	الصيانة والاصلاح	7.5	2.25%
	الحكومية	3.7	1.33%	الثقافة والترفيه	6.2	1.88%
	الإجمالى	٢٧٨	100%	-	347	100%
2018	البترول ومنتجاته	22.8	7.63%	السيارات	30.2	8.24%
	السيارات	17.5	5.86%	المنتجات الطبية والصيدلانية	22.9	6.25%
	معدات النقل الأخرى	15.8	5.3%	الأجهزة الكهربائية	17.6	4.8%
	مواد مصنعة متنوعة	15	5.03%	مواد مصنعة متنوعة	16.6	4.53%
	المنتجات الطبية والصيدلانية	14.8	4.96%	الآلات الصناعية العامة و المعدات	15.9	4.34%
	الآلات الصناعية	11.8	3.96%	شركات الاتصالات	15.4	4.2%
	الأجهزة الكهربائية	10.4	3.49%	آلات المكاتب	12.8	3.49%
	الآت توليد الطاقة	10.2	3.42%	البترول ومنتجاته	11.9	3.25%
	الملابس	8.7	2.92%	الآت توليد الطاقة	11.6	3.16%
	شركات الإتصالات	7.3	2.45%	المصنوعات من المعادن	10.3	2.81%

-68.0

	الخدمات التجارية	47.6	15.96%	سفر	50.6	13.8%
	الخدمات المالية	24.7	8.28%	خدمات اعمال اخري	27.2	7.42%
	السياحة	18.3	6.13%	نقل	21.5	5.86%
	خدمات التنقل	14.8	4.96%	خدمات المعلومات	17.8	4.86%
	خدمات المعلومات	12.7	4.26%	الأمور المالية	15.9	4.34%
	الملكية الفكرية	9.5	3.18%	الملكية الفكرية	13.9	3.79%
	التأمين والمعاشات	8.6	2.88%	التأمين والمعاشات	13.3	3.63%
	الصيانة والإصلاح	6.4	2.15%	اعمال البناء	9.4	2.56%
	البناء	6.2	2.08%	الحكومة	8.7	2.37%
	الثقافة والترفيه	5.7	1.91%	التصنيع	8.2	2.24%
	التصنيع	5.6	1.88%	الصيانة والاصلاح	7.6	2.07%
	الحكومية	3.9	1.31%	الثقافة والترفيه	7.3	1.99%
	الإجمالى	٢٩٨.٣	100%	-	366.6	100%
2019	البترول ومنتجاته	٢٠.٢	9.12%	السيارات	٤٨.٥	20.23%
	السيارات	١٧.٣	7.81%	المنتجات الطبية والصيدلانية	١٧.٧	7.38%
	معدات النقل الأخرى	٩.٩	4.47%	الأجهزة الكهربائية	١١.٤	4.76%
	مواد مصنعة متنوعة	٩.٤	4.25%	مواد مصنعة متنوعة	١٠.٥	4.38%
	المنتجات الطبية والصيدلانية	٩.٢	4.16%	الآلات الصناعية العامة و المعدات	١٠.١	4.21%
	الآلات الصناعية	٦.٩	3.12%	شركات الاتصالات	٩.٩	4.13%
	الأجهزة الكهربائية	٦.٨	3.07%	آلات المكاتب	٨.٢	3.42%
	الآت توليد الطاقة	٦.٧	3.03%	البترول ومنتجاته	٨	3.34%
	الملابس	٥.٣	2.39%	الآت توليد الطاقة	٧.٨	3.25%
	شركات الإتصالات	٤.٤	1.99%	المصنوعات من	٧.٦	3.17%

			المعادن		
الخدمات التجارية	٤١.٤	18.7%	سفر	٣٢.٧	13.64%
الخدمات المالية	٢٥.٧	11.61%	خدمات اعمال اخري	٢٧.٤	11.43%
السياحة	١٧.٥	7.9%	نقل	١٧.٨	7.43%
خدمات التنقل	١٣.٦	6.14%	خدمات المعلومات	٥.٨	2.42%
خدمات المعلومات	١٠.٧	4.83%	الأمور المالية	٥.٤	2.25%
الملكية الفكرية	٦.٣	2.85%	الملكية الفكرية	٤.٣	1.79%
التأمين والمعاشات	٣.٣	1.49%	التأمين والمعاشات	١.٧	0.72%
الصيانة والإصلاح	١.٨	0.81%	اعمال البناء	١.٦	0.67%
البناء	١.٥	0.67%	الحكومة	١.٤	0.58%
الثقافة والترفيه	١.٥	0.67%	التصنيع	١	0.42%
التصنيع	١.٥	0.67%	الصيانة والاصلاح	٠.٥	0.21%
الحكومية	٠.٥	0.25%	الثقافة والترفيه	٠.٤	0.17%
الإجمالى	221.4	100%	-	239.7	100%

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الصادرات والواردات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى مابين أعوام ٢٠١٣-٢٠١٩ بالاعتماد على موقع الحكومة البريطانية الإلكتروني ons.gov.uk

يتبين من تحليل نتائج الجدول السابق أن العلاقة التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال السلع والخدمات مرت بالعديد من الاطوار، حيث تم استعراض الصادرات والواردات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى فى الفترة ما بين ٢٠١٣-٢٠١٩، أى ما قبل اتفاقية البريكست وما بعدها، وسوف تتناول الباحثة أهم السلع والخدمات لكل عام على حدى.

بالنظر إلى عام ٢٠١٣، بلغ العجز فى الميزان التجارى للمملكة المتحدة ٤٨.٨ مليار جنيه استرلينى، بسبب زيادة الواردات البريطانية عن الصادرات البريطانية، حيث بلغت الواردات البريطانية ٢٨٦.٣ مليار جنيه استرلينى، وبلغت الصادرات البريطانية

٢٣٧.٦ مليار جنيه استرلينى، وكانت أعلى ثلاث قطاعات من حيث الواردات قطاع السيارات حيث بلغت الواردات ٢١.٦ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع المنتجات الطبية والصيدلانية حيث بلغت الواردات ١٧.١ مليار جنيه استرلينى، ثم قطاع الأجهزة الكهربائية حيث بلغت الواردات ١٥.٢ مليار جنيه استرلينى، أما بالنسبة لأعلى ثلاث قطاعات من حيث الصادرات فتقدمها قطاع البترول ومنتجاته حيث بلغت الصادرات١٩.٨ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع السيارات حيث بلغت الصادرات ١٥.٤ مليار جنيه، ثم قطاع معدات النقل حيث بلغت الصادرات ١٢.٨ مليار جنيه استرلينى.

بالنظر إلى عام ٢٠١٤، بلغ العجز فى الميزان التجارى للمملكة المتحدة ٥٨.٣ مليار جنيه استرلينى، بسبب زيادة الواردات البريطانية عن الصادرات البريطانية، حيث بلغت الواردات البريطانية ٢٩٢.٩ مليار جنيه استرلينى، وبلغت الصادرات البريطانية ٢٣٤.٧ مليار جنيه استرلينى، وكانت أعلى ثلاث قطاعات من حيث الواردات قطاع السيارات حيث بلغت الواردات ٢١.٤ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع المنتجات الطبية والصيدلانية حيث بلغت الواردات ١٧.٨ مليار جنيه استرلينى، ثم قطاع الأجهزة الكهربائية حيث بلغت الواردات ١٤.٧ مليار جنيه استرلينى، أما بالنسبة لأعلى ثلاث قطاعات من حيث الصادرات فتقدمها قطاع البترول ومنتجاته حيث بلغت الصادرات١٩.٧ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع السيارات حيث بلغت الصادرات ١٥.٣ مليار جنيه، ثم قطاع معدات النقل حيث بلغت الصادرات ١٢.٧ مليار جنيه استرلينى.

بالنظر إلى عام ٢٠١٥، بلغ العجز فى الميزان التجارى للمملكة المتحدة ٦٨.٣ مليار جنيه استرلينى، بسبب زيادة الواردات البريطانية عن الصادرات البريطانية، حيث بلغت الواردات البريطانية ٢٩٣.٨ مليار جنيه استرلينى، وبلغت الصادرات البريطانية ٢٢٥.٦ مليار جنيه استرلينى، وكانت أعلى ثلاث قطاعات من حيث الواردات قطاع السيارات حيث بلغت الواردات ٢١.٤ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع المنتجات الطبية

والصيدلانية حيث بلغت الواردات ١٧.٨ مليار جنيه استرلينى، ثم قطاع الأجهزة الكهربائية حيث بلغت الواردات ١٤.٧ مليار جنيه استرلينى، أما بالنسبة لأعلى ثلاث قطاعات من حيث الصادرات فتقدمها قطاع البترول ومنتجاته حيث بلغت الصادرات١٩.٣ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع السيارات حيث بلغت الصادرات ١٤.٨ مليار جنيه، ثم قطاع معدات النقل حيث بلغت الصادرات ١٢.٤ مليار جنيه استرلينى.

بالنظر إلى عام ٢٠١٦، بلغ العجز فى الميزان التجارى للمملكة المتحدة ٧٣.٢ مليار جنيه استرلينى، بسبب زيادة الواردات البريطانية عن الصادرات البريطانية، حيث بلغت الواردات البريطانية ٣١٨.٨ مليار جنيه استرلينى، وبلغت الصادرات البريطانية ٢٤٥.٦ مليار جنيه استرلينى، وكانت أعلى ثلاث قطاعات من حيث الواردات قطاع السيارات حيث بلغت الواردات ٢٧.٩ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع المنتجات الطبية والصيدلانية حيث بلغت الواردات ١٨.٦ مليار جنيه استرلينى، ثم قطاع الأجهزة الكهربائية حيث بلغت الواردات ١٥.٣ مليار جنيه استرلينى، أما بالنسبة لأعلى ثلاث قطاعات من حيث الصادرات فتقدمها قطاع البترول ومنتجاته حيث بلغت الصادرات٢٠.٢ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع السيارات حيث بلغت الصادرات ١٥.٣ مليار جنيه، ثم قطاع معدات النقل حيث بلغت الصادرات ١٣.٢ مليار جنيه استرلينى.

بالنظر إلى عام ٢٠١٧، بلغ العجز فى الميزان التجارى للمملكة المتحدة ٦٩ مليار جنيه استرلينى، بسبب زيادة الواردات البريطانية عن الصادرات البريطانية، حيث بلغت الواردات البريطانية ٣٤٧ مليار جنيه استرلينى، وبلغت الصادرات البريطانية ٢٧٨ مليار جنيه استرلينى، وكانت أعلى ثلاث قطاعات من حيث الواردات قطاع السيارات حيث بلغت الواردات ٢٩.٢ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع المنتجات الطبية والصيدلانية حيث بلغت الواردات ١٩.٩ مليار جنيه استرلينى، ثم قطاع الأجهزة الكهربائية حيث بلغت الواردات ١٦.٦ مليار جنيه استرلينى، أما بالنسبة لأعلى ثلاث

قطاعات من حيث الصادرات فتقدمها قطاع البترول ومنتجاته حيث بلغت الصادرات٢١.٧ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع السيارات حيث بلغت الصادرات ١٦.٦ مليار جنيه، ثم قطاع معدات النقل حيث بلغت الصادرات ١٤.٧ مليار جنيه استرلينى.

بالنظر إلى عام ٢٠١٨، بلغ العجز فى الميزان التجارى للمملكة المتحدة ٦٨ مليار جنيه استرلينى، بسبب زيادة الواردات البريطانية عن الصادرات البريطانية، حيث بلغت الواردات البريطانية ٣٦٦.٦ مليار جنيه استرلينى، وبلغت الصادرات البريطانية ٢٩٨.٣ مليار جنيه استرلينى، وكانت أعلى ثلاث قطاعات من حيث الواردات قطاع السيارات حيث بلغت الواردات ٣٠.٢ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع المنتجات الطبية والصيدلانية حيث بلغت الواردات ٢٢.٩ مليار جنيه استرلينى، ثم قطاع الأجهزة الكهربائية حيث بلغت الواردات ١٧.٦ مليار جنيه استرلينى، أما بالنسبة لأعلى ثلاث قطاعات من حيث الصادرات فتقدمها قطاع البترول ومنتجاته حيث بلغت الصادرات٢٢.٨ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع السيارات حيث بلغت الصادرات ١٧.٥ مليار جنيه، ثم قطاع معدات النقل حيث بلغت الصادرات ١٥.٨ مليار جنيه استرلينى.

بالنظر إلى عام ٢٠١٩، بلغ العجز فى الميزان التجارى للمملكة المتحدة ١٨.٣ مليار جنيه استرلينى، بسبب زيادة الواردات البريطانية عن الصادرات البريطانية، حيث بلغت الواردات البريطانية ٢٣٩.٧ مليار جنيه استرلينى، وبلغت الصادرات البريطانية ٢٢١.٤ مليار جنيه استرلينى، وكانت أعلى ثلاث قطاعات من حيث الواردات قطاع السيارات حيث بلغت الواردات ٤٨.٥ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع المنتجات الطبية والصيدلانية حيث بلغت الواردات ١٧.٧ مليار جنيه استرلينى، ثم قطاع الأجهزة الكهربائية حيث بلغت الواردات ١١.٤ مليار جنيه استرلينى، أما بالنسبة لأعلى ثلاث قطاعات من حيث الصادرات فتقدمها قطاع البترول ومنتجاته حيث بلغت الصادرات٢٠.٢ مليار جنيه استرلينى، يليه قطاع السيارات حيث بلغت الصادرات

١٧.٣ مليار جنيه، ثم قطاع معدات النقل حيث بلغت الصادرات ٩.٩ مليار جنيه استرلينى، يشير البحث إلي الأثار الاقتصادية علي الميزان التجاري للمملكة المتحدة والتي جعلت الممكلة المتحدة تتتخذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي .

الجدول رقم ٥

اثر التبادل التجاري للسلع و الخدمات بين المملكة المتحدة و الاتحاد الأوروبي ٢٠١٣ -٢٠١٩

الأثر على العجز	التوازن	الواردات	الصادرات	
	مليار جنيه إسترليني	مليار جنيه إسترليني	مليار جنيه إسترليني	السنوات
ارتفاع	-48.8	286.3	٢٣٧,٦	2013
ارتفاع	-58.3	292.9	٢٣٤,٧	2014
ارتفاع	-68.3	293.8	٢٢٥,٦	2015
ارتفاع	-73.2	318.8	٢٤٥,٦	2016
انخفاض	-69.0	347.0	٢٧٨,٠	2017
انخفاض	-68.0	366.6	٢٩٨,٣	2018
انخفاض	-١٨,٣	٢٣٩,٧	٢٢١,٤	2019

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الصادرات والواردات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى مابين أعوام ٢٠١٣-٢٠١٩ بالاعتماد على موقع الحكومة البريطانية الإلكتروني ons.gov.uk.

يتبين من الجدول السابق الأثر علي العجز فى الميزان التجاري لدي المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي .

حيث يظهر من سنة ٢٠١٣ حتي ٢٠١٦ ارتفاع في قيمة الواردات لدي المملكة المتحدة مقابل صادراتها لدول الاتحاد الأوروبي ؛ و لذلك تم الاستفتاء علي الخروج من الاتحاد الأوروبي و كان نتيجة الاستفتاء لصالح المملكة المتحدة و تأييده بالخروج علي مراحل ؛ حيث يتبين من سنة ٢٠١٧ حتي ٢٠١٩ انخفاض الأثر علي الميزان التجاري .

تاسعا:النتائج:

١- وجد أن هناك علاقة إيجابية بين اتفاقية البريكست وتخفيض العجز في الميزان التجاري للمملكة المتحدة.

٢- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، قد يجعل الاقتصاد الأوروبى معرضا للانهيار فى المستقبل بسبب أن البلدان الأخرى فى الاتحاد سترغب بالانسحاب من الاتحاد كما فعلت بريطانيا.

٣- يعد الاقتصاد البريطانى من اكبر الاقتصاديات أوروبياً وعالمياً وينمو بأكثر من ثلاث أضعاف نمو منطقة اليورو، فبعد الانسحاب سيؤثر بالسلب على الاقتصاد الاوروبى و بالإيجاب على الاقتصاد البريطانى.

٤- الميزان التجارى البريطانى مع الاتحاد الأوروبى به عجز كبير يؤثر على الاقتصاد البريطانى.

وتوضح الباحثة ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ٦

التوازن	الواردات	الصادرات	
مليار جنيه إسترليني	مليار جنيه إسترليني	مليار جنيه إسترليني	السنوات
-12.1	147.9	١٣٥,٨	1999
-9.4	158.2	١٤٨,٨	2000
-17.5	173.9	١٥٦,٤	2001
-28.6	186.6	١٥٨,٠	2002
-31.3	190.8	١٥٩,٥	2003
-34.4	197.5	١٦٣,١	2004
-35.4	215.9	١٨٠,٤	2005
-27.1	246.4	٢١٩,٣	2006
-33.2	231.8	١٩٨,٦	2007
-30.5	245.7	٢١٥,٢	2008
-28.9	226.6	١٩٧,٧	2009
-30.5	248.3	٢١٧,٧	2010
-22.8	266.3	٢٤٣,٥	2011
-37.8	271.9	٢٣٤,١	2012
-48.8	286.3	٢٣٧,٦	2013
-58.3	292.9	٢٣٤,٧	2014
-68.3	293.8	٢٢٥,٦	2015
-73.2	318.8	٢٤٥,٦	2016
-69.0	347.0	٢٧٨,٠	2017
-68.0	366.6	٢٩٨,٣	2018
-١٨,٣	٢٣٩,٧	٢٢١,٤	2019

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الصادرات والواردات بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبى مابين أعوام ١٩٩٩-٢٠١٩ بالاعتماد على موقع الحكومة البريطانية الإلكتروني ons.gov.uk.

يتبين من تحليل نتائج الجدول السابق أن العلاقة التجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في مجال السلع والخدمات مرت بالعديد من الاطوار، حيث بدأت في عام ١٩٩٩ بعجز في الميزان التجاري للمملكة المتحدة قدرة ١٢,١ مليار جنيه إسترليني حيث بلغت صادرات المملكة المتحدة ١٣٥,٨ مليار جنيه إسترليني وبلغت الواردات ١٤٧,٩ مليار جنيه إسترليني ثم انخفض العجز إلي ٩,٤ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٠ ثم بدأ العجز في التزايد وبلغ ١٧,٥ مليار جنيه إسترليني عام ٢٠٠١ ثم بدأ مرة أخري في التزايد حيث بلغ ٣٥,٤ مليار جنيه إسترليني عام ٢٠٠٥ ثم بدأ في الانخفاض والتزايد ولكن بمعدلات متقاربة خلال الفترة مابين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٢ حيث بلغ أقصي عجز في تلك الفترة ٣٧,٨ مليار جنيه إسترليني وأقل عجز ٢٢,٨ مليار جنيه إسترليني ثم بدأ في قفزات أخري وبدأ في الإرتفاع المستمر من عام ٢٠١٣ إلي عام ٢٠١٦ حيث بلغ أقصي عجز ٧٣,٢ مليار جنيه إسترليني، فكان لزاماً علي المملكة المتحدة التفكير في إجراءات للحد من أرتفاع العجز في الميزان التجاري ومحاولة خفضه وتحويلة إلي فائض في الخطة الأقتصادية لديها وبالفعل منذ ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٩ ظل العجز في حدود متقاربة حيث بلغ أقصي عجز ٧٣,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦ وأقل عجز في الميزان التجاري ١٨.٣ مليار جنيه إسترليني عام ٢٠١٩.

عاشرا: التوصيات:

١- من الأفضل لبريطانيا الخروج من الاتحاد لكسب المزايا الايجابية حتى لو تضمن الانسحاب من الاتحاد بعض المزايا السلبية.

٢- ينبغى عقد المزيد من الاتفاقات التجارية بين الاتحاد الاوروبى وبين المملكة المتحدة لضمان استمراية الفوائد.

٣- العمل على جذب استثمارات اجنبية أخرى بديلة عن استثمارات الاتحاد الأوروبي كالصين والولايات المتحدة الامريكية والهند.

٤- العمل على عقد اتفاقيات تجارية مع دول العالم الثالث كأفريقيا وأسيا ودول الخليج العربي لزيادة صادرات المملكة المتحدة لتلك الدول وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وخدماتها.

٥- العمل على زيادة الإنتاج وبناء مصانع جديدة للحد من الاستيراد لتغطية الطلب المحلى وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق وفورات تسمح بفائض للتصدير.

٦- مضاعفة الصادرات أكثر من ما هو الآن مع دول العالم الاكثر اكتظاظًا بالسكان مثل دول الكومنولث الأخرى.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

١. ابراشية ، فريد، ٢٠١٧ ، "**الاتحاد الأوروبى بعد خروج بريطانيا: بين تحديات الاستمرار ومخاوف التفكك**"، مركز جيل البحث العلمى ، العدد ١٢.

٢. ابو شرار ، على عبدالفتاح، ٢٠١٣ ، "**الاقتصاد الدولى: نظريات وسياسات**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

٣. الريس ، معن عبدالعزيز ، 2014 ، " **الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد: القيود والفرص**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، الأردن.

٤. المحمدى ، مهند خليفة، ٢٠١٩ ، "**الأثار الأقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبى**"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية ، مجلد ١١ ، عدد ٢٤ ، ص ٣٠، العراق.

٥. اولير، كفاية ،**بريكست دون اتفاق يضع الاقتصاد البريطاني على صفيح ساخن: تداعيات سياسية قد تقلص نفوذ المملكة المتحدة على الساحة الدولية**، 2019/05/26، صحيفة الاندبندنت Independent العربية، تاريخ الدخول للموقع 2019/06/14، الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com

٦. تمرابط، ايمان،2017،"**رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية**" ،مركز جيل البحث العلمي ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، العدد 8 .

٧. جليل هاشم ، نوار ،2017 ، "**خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي : دراسة في الأسباب والتداعيات** "، مجلة المستقبل العربي ، المستنصرية ، العراق ، عدد 461 ، ص 40-57 29.

٨. خليفة، برايس ،٢٠١٣، "**دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠)**" ، رسالة ماجستير بقسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.

٩. "**شروط كوبنهاجن** "، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة.

١٠. صالح ، شرين عبدالمنعم ،١٩٩٢ ، "**إنعكاسات الإتحاد الأوروبى ١٩٩٢ على مستقبل التجارة الخارجية لمصر**"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

١١. عفيفى ، هشام ،١٩٩٥ ، "**الاتحاد الأوروبى**"، منشورات الغالى ، القاهرة.

١٢. علي، داود حسام ،٢٠١١، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثانية .

١٣. غربي ، هيبة ، 2018 ، "**تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الاتحاد الأوروبي** "، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية ، برلين ، المانيا.

١٤. فهمى ، امانى محمود ،١٩٩٤ ، "**الوحدة الأوروبية: متطلبات الاندماج وعوائق السيادة**"، مجلة السيادة الدولية ، عدد 1 ، القاهرة.

١٥. قسيموري ، كفية ، 2016 ، " **التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة – اليونان خلال الفترة 2008-2015** " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر

١٦. مقداد، محمد، السرحان، صايل، 2012، **الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي**، مجلة المنارة، مجلد 19 عدد 2.

١٧. نافعة ، حسن ،٢٠٠٢ ، "**أوروبا في مطلع القرن الجديد : القضايا والأفاق** "، مؤسسة عبدالحميد شومان ، عمان.

١٨. هجيرة،عبد الجليل،٢٠١٢، "**أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان،الجزائر.

المراجع الأجنبية

1. Belke, Ansgar, Gros, Daniel , 2017 ," **The Economic Impact of Brexit: Evidence from Modelling Free Trade Agreements** " , Published by Atlantic Economic Journal , Netherlands , Pages 5-6.
2. James Knightley and others. **" The shock from Brexit A Sharp but short Blow from a UK EU Exit** ", 2016, Published by ING Financial Markets Research, United Kingdom m pages 9-11.
3. London school of economics,2016.

المواقع الالكترونية

1. https://www150.statcan.gc.ca/n1/daily-quotidien/180206/dq180206b-eng.htm
2. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86_%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D9%8A
3. https://www.independentarabia.com
4. https://www.ons.gov.uk